



الخام الأميركي يهبط لأقل من 50 دولاراً.. و«غولدمان ساكس» يتوقع 60 دولاراً للبرميل

النفط ينخفض.. والأنظار تتجه لاجتماع «أوبك+» مارس المقبل

الكويت تلغي عطاءين للنافثا في أسبوعين

رويتزن: كشفت مصادر أمس أن مؤسسة البترول الكويتية ألغت عطاء لبيع النافثا وهي المرة الثانية التي تسحب فيها عطاء في أقل من أسبوعين. وقالت المصادر إن المؤسسة عرضت شحنة نافثا خفيفة قدرها 24 ألف طن للتحميل في 11 و12 مارس من خلال عطاء كان من المتوقع ترسيته في نهاية الأسبوع الماضي لكن تم إلغاؤه لاحقاً.

وسبق أن ألغت المؤسسة عطاء في 14 فبراير لبيع 25 ألف طن من النافثا الكاملة النطاق للتحميل في 21 و22 فبراير بسبب عروض غير مناسبة.

ومؤسسة البترول الكويتية ليست المورد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يلغي العطاءات، إذ ألغت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) شحنة في 17 فبراير بسبب انخفاض عروض الأسعار.

ويتوقع أن ينخفض الطلب على النفط في اليابان، إذ تتجه محطات في ماليزيا واليابان لإجراء أعمال صيانة مخطط لها.



وكالات: انخفض الخام الأميركي لما دون 50 دولاراً خلال تداولات أمس، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2019، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه دول أسيوية وأوروبية وشرق أوسطية منتجة للنفط المئات من حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا، في حين حذرت الولايات المتحدة من وباء محتوم.

وقد خام برنت 89 سنتاً، بما يعادل 1,6٪، إلى 54,06 دولاراً للبرميل، بينما نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59 سنتاً، أو 1,1٪، إلى 49,31 دولاراً للبرميل. وتصاعدت المخاوف من وباء فيما تكافح السلطات حول العالم لمنع انتشار فيروس كورونا الذي اكتشف في حوالي 30 دولة.

وكانت أسعار النفط قد زادت في وقت سابق من الجلسة بفضل تغطية مراكز مدينتي دبي وعمان من آمال في زيادة تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، بينها روسيا، في إطار مجموعة تعرف باسم أوبك+.

ومن المقرر أن تجتمع أوبك وحلفاؤها ومن بينهم روسيا، فيما يعرف بمجموعة «أوبك+»، في فيينا يومي الخامس والسادس من مارس المقبل.

وتراجع إنتاج ليبيا النفطي بشكل حاد منذ 18 يناير بسبب إغلاق موانئ وحقول نفطية من جانب قوات موالية للقائد العسكري في شرق ليبيا خليفة حفتر. في هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لشركة جازبروم نفط الروسية

معهد البترول الأميركي: ارتفاع مخزونات النفط 1,3 مليون برميل

كما ذكر أن متوسط سعر خام «برنت» سيبلغ 60 دولاراً للبرميل، وهو مستوى أدنى من التوقعات السابقة عند 63 دولاراً للبرميل، مشيراً إلى أن الأسعار ستتحسن خلال العام على افتراض أن مستويات الطلب على النفط ستعود إلى مستواها الطبيعي في النصف الثاني من 2020.

ومن وجهة نظر ديوكوف، فإنه من الضروري حتى الآن مراقبة السوق. أما محلياً، فقد انخفض سعر برميل النفط الكويتي 17 سنتاً ليلجأ 56,58 دولاراً وفقاً للسعر المعلن أمس من 600 ألف برميل يوميا في العام الحالي، مقابل التوقعات السابقة عند 1,2 مليون برميل يوميا.

الكسندر ديوكوف إنه لا تزال هناك حاجة لتقييم تأثير فيروس كورونا على سوق النفط العالمية، وأنه سيكون من الأفضل عدم اتخاذ «أوبك+» أي قرار بشأن تغيير محتمل لحصص الإنتاج إلا بعد فترة وجيزة. وقال في مقابلة مع تلفزيون «روسيا 24» إن اتخاذ رد فعل سريع حيال عوامل متعددة ربما يقاوم حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية.

في استطلاع للرأي أجرته «رويتزن» لانخفاض قدره 2,2 مليون برميل. وأظهرت بيانات معهد البترول أن مخزونات الديزل وزيت التدفئة، انخفضت بمقدار 706 آلاف برميل، مقارنة مع توقعات لانخفاض قدره 1,7 مليون برميل. وهبطت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي بمقدار 280 ألف برميل يوميا.

مع توقعات المحللين بارتفاع قدره مليوني برميل. وقال المعهد أن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما ارتفعت بمقدار 411 ألف برميل. وأظهرت بيانات معهد البترول أن معدلات استهلاك المصافي من الخام انخفضت بمقدار 282 ألف برميل يوميا. وزادت مخزونات البنزين بمقدار 74 ألف برميل، مقارنة مع توقعات محللين

الدولار يتعافى من أقل مستوى في أسبوعين



رويتزن: تعافى الدولار الأميركي خلال تداولات أمس من أقل مستوى في أسبوعين الذي بلغه في الجلسة السابقة مع تقليص المستثمرين توقعاتهم بأن يعطي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) مؤشراً لمزيد من التيسير. لكن المعنويات في السوق بصفة عامة ظلت حذرة مع ارتفاع مؤشر يقاس تقلبات البورو مقابل الدولار لأعلى مستوى في أربعة أشهر ونصف الشهر بينما تعرضت العملات المرتبطة بالسلع الأولية مثل الدولارين الأسترالي والنيوزيلندي لضغوط بيع من جديد. ونزل الأثنان نحو 0,5٪ مقابل نظيرهما الأميركي. ولم يعد بعض المستثمرين يرون مناعة في اقتصاد الولايات المتحدة ويراهنون الآن على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيخفض أسعار الفائدة لدعم النمو. ومقابل سلة من العملات، صعد الدولار 0,1٪ إلى 99,04 من ارتفاع من أقل مستوى في أسبوعين عند 98,876 الذي سجله في الجلسة السابقة.

تغطي مناطق المملكة وتدعم الناتج المحلي بقيمة 2,1 مليار دولار

هذه خريطة قطاع الترفيه بالسعودية في 10 سنوات



يشهده القطاع السياحي، علاوة على دوره في تحقيق أهداف «رؤية السعودية 2030»، ويجري تطوير المجمعات في مواقع استراتيجية، لتوفر لأعداد كبيرة من السكان خيارات ترفيهية مبتكرة تناسب جميع أفراد العائلة. وسيضم كل مجمع كثيراً من المرافق، مثل دور السينما ومراكز الألعاب والمطاعم والمقاهي وغيرها. وستضم المنظومة الترفيهية الجديدة التي تعمل الشركة على تطويرها 20 مجمعا ترفيهيا ومدينتين ترفيهيتين، تقدر مساحتها بين 100 و200 ألف متر مربع، و50 صالة عرض سينمائي في مناطق ومدن سعودية كافة، سيتم الانتهاء من تنفيذها قبل العام 2030.

وخلال منتدى المشروعات المستقبلية 2020، إحدى مبادرات الهيئة السعودية للمقاولين، والذي يقام في العاصمة السعودية بمشاركة 35 جهة حكومية وخاصة وشركات رائدة في صناعة المقاولات، تعرض أكثر من 850 مشروعا بقيمة تتجاوز 600 مليار ريال (160 مليار دولار)، أعلنت شركة مشروعات الترفيه السعودية، الذراع الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة في قطاع الترفيه، والمعنية بتطوير وتشغيل والاستثمار في الوجهات والمجمعات الترفيهية في السعودية، عن تطوير مجمعات ترفيهية جديدة في مواقع حيوية على امتداد المملكة. وأعلنت شركة مشروعات الترفيه السعودية عن المجمعات الترفيهية الجديدة لمواكبة النمو المتسارع الذي

العربية.نت: ضمن سلسلة مشروعات ترفيهية تهدف إلى تحقيق عوائد سياحية والارتفاع بجودة الحياة في السعودية، بدأت تظهر ملامح كثير من المشروعات الإضافية التي ستقام في المملكة، غير المشروعات السابقة التي انطلقت، أو لاتزال تحت الإنشاء، والتي سوف تدعم الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8 مليارات ريال (2,1 مليار دولار) بشكل سنوي. ويعمل كثير من الشركات في هذا القطاع الواعد، حيث أظهرت فاعليتها في وقت مبكر منذ بداية الإعلان عن هذا التوجه الذي يأتي ضمن إطار «رؤية السعودية 2030»، حيث دخلت عدة شركات عالمية للمنافسة على حصة من السوق السعودية والمشروعات الأخرى الضخمة مثل القدية.

الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات في الإنتاجية وخفض الدين وجعل النمو مستداماً



النمو ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر حفاظاً على البيئة ورقمي. وذكّرت «في النهاية، والتابعته المفوضية ان الدول التي تتمتع بمتانة في المالية العامة، مثل ألمانيا وهولندا التي سجلت فائضاً في الميزانية لسنوات، يجب سيعزز ثمانية اقتصاداتنا».

المحلي الإجمالي إلا بشكل طفيف، وبخاصة في منطقة اليورو». وتابعت المفوضية ان الدول التي تتمتع بمتانة في المالية العامة، مثل ألمانيا وهولندا التي سجلت فائضاً في الميزانية لسنوات، يجب سيعزز ثمانية اقتصاداتنا».

وأضافت «لاتزال الدول الأعضاء تجد صعوبة في العودة إلى مستويات الاستثمارات العامة بها قبل الأزمة. وعلى الأخص، لا يزال الإنفاق الاستثماري العام عند مستويات منخفضة تاريخية ومن المتوقع ألا يزيد معدل الاستثمار العام إلى الناتج

رويتزن: قالت المفوضية الأوروبية لدى إعلانها أمس عن استراتيجية نمو للاتحاد الأوروبي إن الإنتاجية لا تنمو بالسرعة الكافية في التكتل، وإن الاستثمار لا يزال شديد الانخفاض ولا يزال الدين العام مرتفعاً في دول هي الأكثر احتياجاً لخفضه.

وذكرت المفوضية، وهي جهة تنفيذية، في توصيات سنوية لجميع دول الاتحاد الأوروبي أن التكتل الذي يضم 27 دولة لن يكون ناجحاً إلا بتركيز جميع أعضائه على جعل النمو مستداماً.

وقالت المفوضية «لا تزال معدلات الدين العام على مسار نزولي لدى العديد من الدول الأعضاء، لكن ليس في تلك التي خفض الدين فيها أكثر إلحاحاً»، وذلك في إشارة إلى إيطاليا واليونان والبرتغال وقبرص، والتي تزيد معدلات الديون فيها على 100٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حسب توقعات المستثمرين

32٪ احتمالية خفض الفائدة الأميركية في مارس



مبنى بنك الاحتياطي الفيدرالي

الصيني. ويرى نائب رئيس الفيدرالي «ريتشارد كلاريد» أن كورونا يشكل تهديدا كبيرا على النمو الاقتصادي لكن من غير المعروف مدى تأثيره كما يعتقد أن السياسة النقدية الحالية مناسبة حتى الآن.

ورغم مخاوف الكورونا التي اجتاحت الولايات المتحدة فإن مستشار البيت الأبيض الاقتصادي «لاري كودلو» صرح بأنه لا يتوقع قيام الفيدرالي بخفض الفائدة لحماية الأسواق من التأثير الذي قد ينجم عن الفيروس

الأخير أنه قد يبقى معدلات الفائدة دون تغيير عند مستواها الحالي والذي يتراوح بين 1,50 إلى 1,75٪. في حين تراجع توقعات تثبيت الفائدة الأميركية إلى 67,9٪ بعد أن كانت تتجاوز 93٪ قبل أسبوع مضى.

زادت تكهنات المستثمرين أمس بقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدلات الفائدة الأميركية في اجتماعه المقبل، رغم تأكيد صناع السياسة عدم تحريك السياسة النقدية.

وحسب أداة الفيدرالي التي تتبع العقود الآجلة «سي.إم.إيه»، فإن المستثمرين يضعون احتمالاً بنحو 32,1٪ لخفض الفيدرالي معدل الفائدة في اجتماعه القادم بنحو 25 نقطة أساس (0,25٪).

وتعتبر هذه التوقعات مرتفعة نسبياً عند المقارنة مع احتمالات الخفض البالغة 6,6٪ قبل 7 أيام فقط. ومن المقرر أن يعقد بنك الاحتياطي الفيدرالي اجتماعه القادم يومي 17 و18 مارس المقبل. وكان المركزي الأميركي قد كشف في محضر اجتماعه